

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الهيئة العامة للمعلومات المدنية  
THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION



Ref.:

الرجوع :

Date :

التاريخ : ١٩٩٩ / ١٢ / ٥٢

قرار رقم ١٩٩٩ / ١

بتحديد المواعيد المنصوص عليها في  
المواد ١٤، ١٢، ٢٣، ٢٢، ٢٥ من القانون ٨٢/٣٢  
في شأن نظام المعلومات المدنية

وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الادارية، ورئيس مجلس الاداره.

بعد الاطلاع على :-

- القانون رقم ٨٢/٣٢ بشأن نظام المعلومات المدنية.

- القرار رقم ٨٨/٥ المعدل بالقرار ٨٩/٢ بشأن مواعيد القيد في نظام المعلومات المدنية

- القرار رقم ٨٨/٦ بشأن البطاقة المدنية المعدل بالقرار ٨٩/١

وبناء على ما عرضه مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية..

قرر

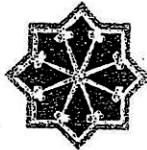
(مادة أولى)

مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون ٨٢/٣٢ المشار إليه يلتزم الأفراد المقيدون في نظام المعلومات المدنية بابلاغ الهيئة عن أي تغيير في المعلومات المدنية المتعلقة بهم خلال ثلاثة أيام من تاريخ التغيير وفقا لما تضعه الهيئة من نماذج واجراءات في هذا الشأن.

(مادة ثانية)

يجب على صاحب البطاقة أو من ينوب عنه قانونا التقدم إلى الهيئة وتجديده البطاقة المدنية الصادره له خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها وفقا لما تضعه الهيئة من نماذج واجراءات للحصول عليها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الهيئة العامة للمعلومات المدنية  
THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION



Ref.

الرجوع :

Date :

تاريخ :

(مادة ثالثة)

على أصحاب المباني والوحدات السكنية - أو من ينوب عنهم - إبلاغ الهيئة عن حدوث أي تغيير من شأنه أن يؤثر في عنوان المبنى أو الوحدة السكنية كما يلتزمون - أو من ينوب عنهم - إذا كان المبنى معد للسكن الاستثماري باثباتات الرقم المدني للمستأجر في عقد الإيجار وخطر الهيئة على النموذج المعده لهذا الغرض ويكون الإبلاغ في الحالتين خلال خمسة عشر يوماً من حدوث التغيير أو التأجير.

(مادة رابعة)

على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية وأصحاب المهن والحرف وال محلات التجارية والصناعية والأفراد الذين يستخدمون أفراداً لديهم خطأ الهيئة خلال خمسة عشر يوماً عند التحاق أو ترك أو تغيير في المهنة أو الوظيفة أو الحرفة لأى من العاملين لديهم مع بيان الاسم والرقم المدني وذلك على النموذج أو الأسلوب الذي تعدد الهيئة لهذا الغرض

(مادة خامسة)

يصدر المدير العام قراراً بين النماذج والمستندات والإجراءات واحوال وقف مواعيد الإبلاغ التي تتبع في هذا الشأن .

(مادة سادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويصدر المدير العام قراراً يحدد بدء مراحل تطبيقه وعلى كافة الجهات والأفراد ذات العلاقة التنفيذ ، وكل من يخالف أحكامه يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٢،٣٣ من القانون ٨٢/٣٢ في شأن نظام المعلومات المدنية

وزير التخطيط ووزير الدولة

لشئون التنمية الإدارية ورئيس مجلس الادارة

د/ محمد اب طيحان الدويهي

صدر في ١٤ / ١٢ / ١٩٩٩ م  
الموافق ١٩ / رمضان / ١٤٢٠ هـ